

أجيال بلا مهارات

"تداعيات الأزمة على مستقبل العراق"

أ.د. عباس علي شلال



في منعطف تاريخي يشهد تحولات رقمية متسارعة واقتصادًا عالميًا يركز بشكل متزايد على المعرفة، لم تعد الشهادات الأكاديمية وحدها ضمانًا لمستقبل واعد، وقد باتت المهارات بمفهومها الشامل والمتجدد العملة الحقيقية في سوق العمل والمجتمع ككل، ففي خضم ثورة الذكاء الاصطناعي وتعمق الاعتماد على التقنيات الرقمية، تلوح في الأفق أزمة حقيقية تحت مسمى أجيال بلا مهارات وهي ليست مجرد تحدي تعليمي، بل تمثل تهديدًا وجوديًا للأمن الاجتماعي والاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، وتكتسب في العراق بعدًا أكثر إلحاحًا وخصوصية.

إن الفجوة العميقة التي تتسع باستمرار بين مخرجات أنظمة التعليم التقليدية ومتطلبات الحياة العملية المتغيرة، سواء على صعيد الكفايات التطبيقية، أم المهارات الشخصية والاجتماعية (الناعمة)، أو الاتقان التقني، تستدعي وقفة تأمل وتحليل معمقين من قبل الباحثين والمفكرين التربويين ومتخذي القرار، وهذه الظاهرة المتفاقمة تستلزم فهمًا دقيقًا لأبعادها وأسبابها، وتقديم حلول عملية ومستدامة لضمان مستقبل أفضل لأجيالنا.

وصف متعدد الأبعاد

لا يمكن اختزال مفهوم المهارة في مجرد القدرة على أداء مهمة ما بشكل روتيني، بل هي منظومة متكاملة من المعارف، والقدرات الذهنية، والكفاءات العملية، والسلوكات التي تمكن الفرد من إنجاز عمل معين بفاعلية واتقان في سياق محدد، مع القدرة على التوافق مع الظروف المتغيرة وتطوير الأداء باستمرار، لتتجاوز المهارة في ذلك الاتقان الحرفي أو اليدوي لتشمل جوانب حيوية أخرى، منها تلك التي تشير الى انها تمثل انماط تفكير متقدمة ومتغيرة كالتفكير المنطقي والناقد المنتج، والقدرة على تحليل المعلومات وتقويمها واستخلاص النتائج بناءً على الأدلة والبراهين، وأخرى تشير الى انها تعبير عن اتخاذ القرارات المناسبة والقدرة على المفاضلة بين الخيارات المتاحة واختيار الحلول الأمثل في المواقف المختلفة.

وبعضها أشار الى انها تمثيل للتوافق مع التغيرات السريعة والمرونة في التعامل بفاعلية مع المستجدات والتحديات غير المتوقعة، وايضا تعبر عن التواصل الفاعل والعمل ضمن فريق متكامل ومنسجم والقدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح والتفاعل الإيجابي مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة.

ويمكن تصنيف المهارات بشكل عام إلى أربعة محاور رئيسة تتداخل وتتكامل فيما بينها، وهي المهارات المعرفية والتي تشمل القدرات العقلية العليا مثل التفكير الناقد، والتحليل العميق، وحل المشكلات المعقدة، والإبداع والابتكار، والمهارات التقنية والرقمية وتمثل القدرة على استخدام التقنيات الحديثة بفاعلية، بدءًا من أساسيات استخدام الحاسوب والبرامج وصولًا إلى مفاهيم متقدمة مثل الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والمهارات الحياتية والشخصية والتي تُعرف أيضًا بالمهارات الناعمة، وتشمل القيادة، والتواصل الفاعل بأنواعه، والذكاء العاطفي، وإدارة الوقت، والقدرة على التعلم الذاتي، والمرونة.

أما المحور الرابع من المهارات فهي المهنية المتخصصة والتي تتطلب تدريباً متخصصاً ومعرفة عميقة بمجال عمل معين، وتختلف باختلاف التخصصات والصناعات.

وإن المهارات هي المحرك الحقيقي لتحويل المعرفة النظرية إلى أداء عملي ملموس ومنتج، وإنها الوقود الذي يدفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وهي التي تمنح الأفراد القدرة على المنافسة في سوق العمل العالمي المتزايد التنافسية.

جذور الأزمة

يكن جوهر الأزمة في أن الأجيال الشابة قد تحمل بين أيديها شهادات أكاديمية مرموقة، لكنها في الواقع تعاني من تراجع حاد في الكفايات والقدرات اللازمة للانخراط بفاعلية في سوق العمل وتحقيق النجاح في مختلف جوانب الحياة، وتتعدد الأسباب الكامنة وراء هذه الفجوة المقلقة، ومن أبرز تلك الأسباب:

1- جمود الأنظمة التعليمية التقليدية، إذ لا يزال التعليم في كثير من الدول، بما فيها العراق، يعتمد بشكل كبير على أساليب التلقين والحفظ والاستظهار، مما يحد من قدرة المتعلمين على تطوير مهارات التفكير الإبداعي والتحليل الناقد والتطبيق العملي للمعرفة، وتغيب عن المناهج الدراسية في كثير من الأحيان المفاهيم الأساسية للعمل الجماعي، وإدارة الوقت بكفاءة، والمبادرة الفردية، واستخدام التكنولوجيا كأداة للتعليم والإنتاج.

2- إهمال ثقافة التعلم الذاتي (استقلالية التعلم)، ففي عصر يشهد تغيراً معرفياً بوتيرة غير مسبوقة، أصبح التعلم الذاتي ضرورة ملحة وليس مجرد خيار إضافي، ومع ذلك، لا يتم تحفيز الطلبة بشكل كافٍ على البحث والاستكشاف وتنمية ملكة الفضول المعرفي، كما لا يتم تدريبهم على استراتيجيات التعلم الذاتي الفاعلة، مما يجعلهم في الغالب متلقين سلبيين للمعلومات.

3- ضعف مكانة التدريب المهني، ففي بعض السياقات الاجتماعية والثقافية، لا يزال يُنظر إلى التدريب المهني على أنه مسار تعليمي أقل قيمة من التعليم الأكاديمي، على الرغم من أن التجارب الناجحة في الدول المتقدمة تثبت أن التعليم والتدريب المهني عالي الجودة يمثل ركيزة أساسية لبناء اقتصادات قوية ومستدامة تعتمد على المهارة والإنتاجية،

4- الفجوة الرقمية وتحديات الاستخدام المنتج للتكنولوجيا، فعلى الرغم من الانتشار الواسع للأجهزة الذكية وخدمات الإنترنت، فإن الاستخدام المنتج والفاعل للتكنولوجيا في العملية التعليمية والحياة العملية لا يزال محدوداً، ولا يتم تدريس المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة، بدءاً من استخدام البرمجيات المكتبية وصولاً إلى مفاهيم الأمن السيبراني وتحليل البيانات، بشكل منهجي وجاد في المراحل التعليمية المختلفة، مما يضعف من قدرة الأجيال الشابة على الاندماج في سوق العمل الرقمي المتنامي.

استراتيجيات بناء المهارات "التعلم الذاتي، التعليم الفاعل، والتدريب المهني المتجدد"
لمعالجة أزمة نقص المهارات، لا بد من تبني استراتيجيات تعليمية وتدريبية مبتكرة وفاعلة تركز على ثلاثة
محاور أساسية:

أولاً: التعلم الذاتي "مفتاح الاستدامة المعرفية" يمثل التعلم الذاتي نهجاً تعليمياً يمكن المتعلم من تولي مسؤولية
تعلمه، والبحث عن المعلومات والموارد المعرفية بنفسه، والتدرب على اكتساب المهارات المطلوبة باستخدام
مصادر متنوعة مثل الدورات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت، والمقاطع التعليمية التفاعلية، والكتب والمقالات
المتخصصة، ويسهم التعلم الذاتي في:

- أ- تطوير حس المسؤولية الفردية تجاه التعلم والتطوير المستمر.
- ب- بناء الثقة بالنفس وتعزيز الاعتماد على الذات في اكتساب المعرفة والمهارات.
- ت- ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة كضرورة لمواكبة التغيرات المتسارعة.

ثانياً: التعليم الفاعل "تحويل الفصول الدراسية إلى بيئات تفاعلية" يركز التعليم الفاعل على جعل المتعلم طرفاً
نشطاً ومشاركاً في العملية التعليمية (بل ينبغي أن يكون هو المحور في العملية التعليمية)، بدلاً من كونه مجرد
متلق سلبي للمعلومات، ويتحقق ذلك من خلال تبني أساليب تدريس متنوعة تشمل:

- أ- الأنشطة التفاعلية التي تشجع على النقاش وتبادل الأفكار.
 - ب- المشروعات البحثية التي تتطلب التفكير النقدي وحل المشكلات.
 - ت- التجارب التطبيقية التي تربط النظرية بالتطبيق العملي.
 - ث- استخدام التكنولوجيا كأداة لتعزيز التفاعل والاستكشاف.
- وهذا النهج يساعد في تطوير مهارات التفكير المختلفة، وتعزيز القدرة على العمل الجماعي والتواصل الفاعل.

ثالثاً: التدريب المهني المستمر والمتوائم مع احتياجات سوق العمل، فلا يمكن إغفال الدور الحيوي للتدريب
العملي في تزويد الأفراد بالمهارات المهنية الواقعية التي يتطلبها سوق العمل، ويجب أن يتميز التدريب المهني بـ:

- أ- التحديث المستمر للمناهج والبرامج التدريبية لمواكبة التطورات في مختلف القطاعات.
- ب- التركيز على التدريب الميداني والتطبيقي في بيئات عمل حقيقية أو محاكاة لها.
- ت- توفير فرص للتكرار والتطوير المستمر للمهارات في سياق الحياة العملية.
- ث- بناء شراكات فاعلة بين مؤسسات التدريب المهني وقطاعات الأعمال المختلفة.

المهارات المطلوبة في العقود القادمة "خريطة طريق"

يشهد العالم تحولات اقتصادية وتقنية جذرية تقودها الثورة الصناعية الرابعة والخامسة، مما يستدعي ضرورة استعداد الأجيال الجديدة لامتلاك مجموعة متكاملة من المهارات التي تمكنهم من الازدهار في هذا المشهد المتغير، وتشير التوقعات إلى أهمية المهارات، منها بشكل خاص:

- 1- المهارات الرقمية المتقدمة، وتشمل التفكير الحوسبي، وتحليل البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، وفهم أساسيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.
 - 2- المهارات المعرفية العليا، مثل التفكير التحليلي والناقد، والقدرة على حل المشكلات المعقدة، وإدارة المعرفة بفاعلية.
 - 3- المهارات الاجتماعية والعاطفية، وتتضمن القيادة التعاونية، والذكاء العاطفي، ومهارات التفاوض وإدارة النزاعات، والقدرة على بناء علاقات إيجابية.
 - 4- المهارات الخضراء والمستدامة، مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة والاستدامة، ستبرز الحاجة إلى مهارات في إدارة الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، والاقتصاد الدائري.
 - 5- المهارات الريادية والابتكارية، وتشمل التفكير التصميمي، والقدرة على توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشاريع واقعية، وإدارة المشروعات بكفاءة.
- وإن تهيئة الجيل القادم لامتلاك هذه المهارات يتطلب تحولات جذرية في أنظمة التعليم والتدريب تبدأ في المراحل المبكرة من التعليم ولا تتوقف إلا مع نهاية الحياة المهنية.

العراق في قلب الأزمة "تحديات وفرص"

يمثل العراق أنموذجاً حياً لتفاقم أزمة المهارات في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها، وتتجلى هذه الأزمة في عدة جوانب:

أولاً: تراكم أزمة التعليم: يعاني النظام التعليمي في العراق من تدهور في الجودة منذ عقود طويلة، نتيجة لـ:

1. ضعف التمويل المخصص لقطاع التعليم.
2. تهالك البنى التحتية التعليمية ونقص التجهيزات الحديثة.
3. نقص في برامج تدريب وتأهيل المعلمين ورفع كفاءاتهم.
4. مركزية المناهج الدراسية وعدم مواكبتها للتطورات واحتياجات سوق العمل.

ثانياً: غياب رؤية وطنية شاملة لتطوير المهارات: حتى الآن، لا توجد في العراق إستراتيجية وطنية واضحة وموحدة لتطوير المهارات، تدمج جهود المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات)، وسوق العمل، والقطاع الخاص، ومؤسسات التدريب المهني في إطار رؤية متكاملة.

ثالثاً: ارتفاع معدلات البطالة النوعية: على الرغم من تخرج أعداد كبيرة من الطلاب سنوياً من الجامعات والمعاهد، فإن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم امتلاك الخريجين للمهارات المطلوبة في سوق العمل، خاصة في المجالات التقنية والريادية ذات النمو المتسارع.

رابعاً: ضعف الثقافة الرقمية والاستخدام المحدود للتكنولوجيا في التعليم: لا تزال الثقافة الرقمية محدودة في معظم المؤسسات التعليمية العراقية، وغالباً ما يُستخدم الإنترنت لأغراض الترفيه والتواصل الاجتماعي أكثر من استخدامه كأداة فاعلة للتعليم واكتساب المهارات الرقمية الضرورية.

خامساً: الحاجة الملحة إلى مشروع وطني شامل للتعليم: يتطلب تجاوز هذه الأزمة في العراق تبني مشروع وطني للإصلاح التعليمي والتدريبي يركز على:

1. إدخال مهارات التفكير النقدي والإبداعي والمهارات التقنية في صلب المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.

2. تطوير مراكز تدريب مهني متقدمة ومتخصصة تلبى احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3. إقامة شراكات استراتيجية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحديد الاحتياجات التدريبية وتوفير فرص التدريب والتأهيل.

4. دعم وتشجيع مبادرات التعليم الرقمي والريادي وتوفير البنية التحتية اللازمة لها.

5. توفير خدمات التوجيه والإرشاد المهني في المدارس والجامعات لمساعدة الطلاب على اكتشاف ميولهم وقدراتهم وتحديد المسارات المهنية المناسبة.

ويجب أن يكون الشباب العراقي في صلب هذه الخطط الوطنية، لا بعدّهم عبئاً أو مشكلة، بل كقوة دافعة للتنمية والتجديد والابتكار.

ويمكن القول إن الاستثمار في المستقبل يستند بشكل أساسي على بناء أجيال ماهرة قادرة على التحدي، وأن الحديث عن "أجيال بلا مهارات" في العراق ليس الهدف منه إلقاء اللوم أو جلد الذات، بل هو محاولة جادة لتشخيص واقع يثير القلق العميق، ويضع مستقبل التنمية والتماسك الاجتماعي على المحك، لأن الجيل الذي لا يتم تزويده بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات العصر الرقمي لن يكون قادراً على الصمود في سوق عمل متزايد التعقيد والتنافسية، وسيظل عالقاً في دائرة مفرغة بين نظام تعليمي تقليدي لا ينتج الكفايات المطلوبة وسوق عمل لا يرحم.

لذلك، فإن بناء وتنمية المهارات لدى الأجيال الشابة في العراق يجب أن يتحول إلى قضية وطنية ومجتمعية وثقافية ذات أولوية قصوى، تسهم فيها جميع المؤسسات والقطاعات، من الأسرة والمدرسة والجامعة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وإن الاستثمار الحقيقي في مستقبل العراق يكمن في تمكين شبابه وتسليحهم بالمهارات التي تجعلهم لا يخشون المستقبل، بل يصنعونه.

ففي هذا العصر الذي لم يعد فيه البقاء للأقوى بالمعنى التقليدي، بل للأكثر مهارة وقدرة على التوافق والابتكار، فيصبح بناء المهارات والقدرات هو الضمانة الحقيقية لتقدم الأمم وازدهارها.